الحياة العامّة في تونس بعد رحيل بن عليّ: واقعُها ومستقبلُها في عيون الشّباب

(لقاء شبابيّ خاصّ بـ الآداب
من إعداد وتقديم: شاهين السّافي)*

لا تقل إنّك قد ضللتَ الطّريق؛ فأنت الآن في مدينة صفاقس، وهي تتزيّا بثوبها الثوريّ الرائع، منتفضةً من رمادها كالعنقاء، محطّمةً تلك الصورةَ النمطيّةَ التي دأبت الدعايةُ الرسميّةُ وشبهُ الرسميّة على تقديمها عنها. إنّها صفاقس تحتضنك ولسانُ حالها يقول: لستُ مدينةَ المصانع والدرّاجات الناريّة فقط؛ فانظرْ إلى تلك السّاحة التي كانت من أشهرٍ خلت مهمَلةً لا روح فيها، وقد حوّلها شبابُ المكتبة الشعبيّة يوم ٣٠/٣/٢٠١١ بمناسبة يوم الأرض إلى «ساحة فلسطين.» أنظرْ إليها وقد دبّت في أوصالها الحياةُ وصارت ساحةً عامّةً بأتمّ ما في الكلمة من معان: شباب يتحاورون حول مواضيع متعدّدة كان الخوضُ فيها زمنَ الطاغية من المحرّمات؛ فنّانون يقدّمون عروضًا لإبداعاتهم من دون أدنى رقابة؛ جمعيّات أهليّة تعْرض أنشطتها المختلفة في غيابٍ تامٍّ للبوليس السياسيّ وبلطجيّة حزب الدستور. في مدينة صفاقس، وعلى مقعد من مقاعد «ساحة فلسطين،» جلسنا إلى مجموعةٍ من الشباب المهتمّين بالحياة العامّة، وكان لنا معهم اللقاءُ الآتي.

* - كاتب وناشط من تونس

شاهين السّافي: باسم مجلّة الآداب أحيّيكم جميعًا في هذا اللقاء الذي سنضع فيه على محكّ السّؤال واقعَ الحياة العامّة في تونس.

لئن تمكّنت الجماهيرُ الثائرة يوم ١٤ جانفي ٢٠١١ من إطاحة الطاغية بن عليّ والمافيا الحاكمة لتخطّ صفحةً مشرقةً في تاريخ النضال الشعبيّ في هذا القطر، فإنّ أسئلة عديدة ومصيريّة تُطرح الآن وهنا، وتنتظر إجاباتٍ واضحةً ودقيقةً، في ظلّ واقعٍ متغيّرٍ خاضعٍ لنسقٍ سريع: ثلاث حكومات متعاقبة في فترةٍ وجيزة، حلُّ حزب الدستور الحاكم منذ نصف قرن، محاكمةُ رموز الفساد ومَن ارتكب جرائمَ في حق الشّعب، تحديدُ يوم ٢٤ جويلية ٢٠١١ موعدًا لانتخاب المجلس التأسيسيّ الذي سيضطلع بمهمّة صياغة دستورٍ جديدٍ للبلاد، إلخ..

أنتم كشباب تمثّلون مختلفَ التلوينات التقدّميّة ومختلفَ مشارب الحياة العامّة. فيكم السياسيّ والشاعر والصحفيّ والباحث والناشط في الحركة الطّلّابيّة والتلمذيّة. أسهمتم، من مواقعكم المختلفة، في الحراك الشعبيّ الذي انتهى بسقوط الطاغية، واليوم تباشرون مهمّةً تاريخيّةً محفوفةً بالصعوبات، هي حماية المكاسب التي تحقّقتْ والسعيُ إلى مأسستها. كيف ترونْ مرحلةَ ما بعد ١٤ جانفي؟ وهل ثمّة تغيّرٌ فعليٌّ في الحياة العامّة؟ وما التحدّياتُ المطروحةُ على ألقوى الوطنيّة والتقدّميّة؟ وكيف ستحقّق عمليًا المطالب التي قدّم الشعبُ من أجلها قوافلَ من الشهداء؟

قيس البرادعي: مرّت عقودٌ من الزمن طغت فيها على المشهد الثقافيّ والإبداعيّ ثقافةُ اللون الواحد والموالاةِ والتطبيلِ والإسفاف. قلّةٌ من المثقفين والمبدعين استطاعوا فرضَ أنفسهم على السلطة لافتكاك وجودٍ لهم (يستحقّونه) داخل المشهد. وهبّت رياحُ الثورة، واشتهت الرياحُ والسفنُ معًا ألاّ تُبقي ولا تذر، فشملت الثقافة، ووقف المثقفون والمبدعون متفاجئين بما حصل، ومُصرّين في الآن ذاته على أنّ أرضيّة الثورة الثقافيّة قد باتت جاهزةً، من دون أن يمنع ذلك حقيقةَ وجود «جيوب ردّةٍ ثقافيّة» من أشباه المثقفين والمبدعين أو من المثقفين والمبدعين الموالين الذين يحزّ في أنفسهم خسرانُ مواقعهم.

هذا من جهة. ومن جهة ثانية، لا يَعدم الوضعُ ظهورًا هنا وهناك لجيوبٍ من نوعٍ آخر، هي الأصوليّاتُ المناهضة للثقافة والإبداع بدرجات مختلفة ـ أقصاها رفضُ الفنّ وحصرُ موضوعه بين دفّتَي الحلال والحرام، وأدناها فرضُ «حصن أخلاقيّ» على الإبداع. ولكنّ جيوبَ شدّ الإبداع إلى الوراء ضئيلةُ الحجم مقارنةً بجبل العزيمة الثقافيّة الذي أزهر في دماء المثقفين، فأمسوا ينْظرون إلى الثقافة من ثنايا متعدّدةٍ تقود كلّها إلى تثويرها.

هكذا أصبحنا نرى عودةَ المثقفين والمبدعين، الذين نعى المشهدُ التونسيُّ السابقُ تهميشَهم وطَرْدَهم بالقوّة. فاسترجعوا فضاءاتِهم العموميّةَ من دور الثقافة وغيرها (ولعلّ المساحات العامّة جزءٌ منها)، ولكنْ بشيء من الاحتشام. يجري ذلك كلّه في مشهديّةٍ جميلةٍ لم نكن نألفُها في ظلّ النظام البائد الذي أراد تتفيهَ الثقافة وتعويضَها بـ «ثقافة» كرة القدم و«ستار أكاديمي» وبكائيّاتِ البرامج التلفزيونيّة الاجتماعيّة. كما أصبحنا نرى، إلى جانب تضخّم المجتمع السياسيّ (الأحزاب)، تضخّمًا محمودًا للمجتمع المدنيّ كان الشقُّ الثقافيُّ فيه مهمّاً ـ وهي حماسةٌ صحيّةٌ نتمنّى أن تصل إلى الطوفانيّة لأنها السبيلُ الوحيدُ لمقاومة التصحّر السابق. وبتناطح الضدّين سيُدرَك الاعتدالُ.

بالنسبة إلى القائمين على المشهد الثقافيّ والإبداعيّ من الناحية الإداريّة، فإنّه يبدو أنّ المثقفين منهم واعون أنّهم كانوا أربابَ لقمة عيشٍ لا أربابَ ثقافة. لذلك لم يجدوا غضاضةً في انقلابهم من التعامل مع ثقافة الإقصاء إلى التعامل مباشرةً مع ثقافة البديل، وإنْ كان الخوفُ الذي تراكم في الأعماق يطفو ليرسمَ على وجوه بعضهم حيرةً وارتباكًا. وعلى المثقفين الحقيقيين هنا، في حركة الطوفان الثقافيّ التي ألمعنا إليها، أن ينتزعوا منهم هذه التربيةَ القديمةَ بتربيةٍ جديدة. ولكنّ هذا لا يُخفي طبعًا أنّه، إلى جانب هؤلاء المسؤولين من الدرجة «الدنيا»، ثمّة مسؤولون من درجاتٍ «عليا» من ممنهجي القمع الثقافيّ ممّن يجب أن يواجَهوا بعبارة «ارحلْ» ـ شعارِ ربيعِ الثورات العربيّة!

أما من جانب السلطة فيجب أن نقول ـ بأسفٍ شديد ـ إنّ ثورة تونس، تمامًا كثورة مصر (ونرجو أن تكون الثوراتُ العربيّةُ الآتية من صنف آخر)، لم تأتِ على رؤوس الملإ بأناسٍ ينفّذون ما تريده الإرادةُ الشعبيّة، وإنّما بأناسٍ لا بدّ أن تستمرّ ضدّهم المسيراتُ لكي تفتكّ منهم مطالبَ ثورتهم التي يطمحون أن تكتمل، فلا يبقى فيها أيُّ نقص، ناهيك بسرقتها (ولهذا تحلو للبعض تسميةُ ثوراتنا بالانتفاضة لا بالثورة الساعية إلى الاكتمال). ولا أدري صراحةً إنْ كان الجانبُ الثقافيّ أهونَ حالاً أمْ لا من باقي الجوانب في إطار هذه المشادّة بين الإرادتين.

في الأخير أقول إنّي متفائل جدّاً. كما أقول إنّ ما هو محمولٌ على عاتق الساحة الثقافيّة والفنيّة الجادّة شأنٌ جلل، وهو حمْلٌ جميلٌ لأنّه يشي بالإثمار. ولعلّي أرى رهاناتٍ عدّة وأولويّاتٍ لا بدّ منها، من شأنها خلقُ إعلام ثقافيّ يقرّب الثقافةَ من الناس ويحبّبها إليهم ويعطي المثقفين والمبدعين المهمّشين حقّهم في الوجود. ولعلّي أحثّ المثقفين على تأسيس «هايد بارك ثقافيّ» في كلّ مدينة، تقدَّم فيه التظاهراتُ الثقافيّةُ العامّة التي تنتزع اهتمامَ الناس انتزاعًا لأنّ غول الرداءة والتفاهة لا تَسْهل إطاحتُه.

كما أرى ضرورةَ تكاتف الكتّاب، وبخاصّةٍ الشباب، من أجل خلق جمعيّاتٍ تمويليّةٍ للتداول على الإصدار والإنتاج الإبداعيّ. وأحثُّ على تدارس الصيغ الكفيلة بترويج نسخ شعبيّةٍ للكتاب، كالذي نراه في مصر. وتبقى على المجتمع المدنيّ/الثقافيّ، بما يَلْزمه من مقرّاتٍ ومالٍ وعملٍ ثقافيّ دؤوب، مهمّةُ رسم البديل، وتغيير وعي الناس نحو وعيٍ ثقافيٍّ وفنّيٍّ جماعيّ يكون الركيزةَ الأولى لبناء صرح حضارة عربيّة راقية.

معزّ الباي: لن أقع في المغالطة التي يمارسها بعضُ الإعلاميين والسياسيين باعتبارهم ما حدث في تونس بين ١٨ ديسمبر و١٤

جانفي ثورةً؛ فالأصحّ أن نعتبره هبّةً شعبيّةً أو انتفاضةً، نتيجةً لعشريّاتٍ من القمع والاستبداد والفساد الماليّ والسياسيّ. ولئن كانت هذه الهبّة دافعًا إلى التحرّر من مكبوتات سنين في جلّ القطاعات ولدى كلّ الشرائح والفئات؛ ولئن تحرّرت الألسنُ والإراداتُ من قيود الخوف والاستبداد أكثرَ من نصف قرن؛ فإنّ قطاعًا بعينه لم يطلْه شرارُ التحرّر في عمقه، بل ربّما تخلّف به الركبُ عن مواكبة المدّ التحرّريّ لدى عامّة الشعب التونسيّ، فأبقى على ميكانيزماته مع بعض التغييرات الشكليّة التي سرعان ما زالت عنها المساحيقُ. وهذا القطاع هو الإعلام.

قيس البرادعي: ثورة تونس، كثورة مصر، لم تأتِ بأناسٍ ينفّذون ما تريده الإرادة الشعبيّة.

معزّ الباي: من العسير على صحفيّين ترعرعوا في حضن الرقيب الخارجيّ، وترعرع في داخلهم رقيبٌ داخليّ قويّ، أن يتخلّصوا من سلطة الاثنين بين عشيّة وضحاها.

فلقد كرّس نظامُ بن عليّ، وقبله نظامُ بورقيبة، مشهدًا إعلاميًا أحاديَّ الخطّ والخطاب، باليَ الجلباب؛ مشهدًا يُعتبر عبد الوهّاب عبد الله، المستشارُ الإعلاميُّ للرئيس الفارّ، مهندسَه الرئيسَ، بخطابه الخشبيّ ولغته التمجيديّةِ الدعائيّة كلّما تعلّق الأمرُ بالنظام، وبحملاته التشويهيّة كلّما تعلّق الأمرُ بمعارضيه. ومع أنّ مهندسي هذه المنظومة الإعلاميّة قد سقطوا، فإنّ منظومتهم باقيةٌ على حالها رغم ما أُجري من تغييرات ــ من حلٍّ لوزارة الاتصال، وتحويراتٍ في إدارة المؤسّسات الإعلاميّة التابعة للدولة، واسترجاعٍ لحصص العائلة المالكة في المؤسّسات الإعلاميّة الخاصّة، ومراجعةٍ لمجلّة الصحافة (التي لم ترتقِ بعدُ إلى تطلّعات الصحفيّين)، وغيرها من إجراءاتٍ نثمّنها رغم تخلّفها عن انتظارات أهل القطاع والجمهور معًا.

هذه التغييرات إذنْ بقيتْ سطحيّةً، وأشبهَ بمغازلةٍ لرغبات الشارع المنتفض منها إلى إرادةٍ حقيقيّةٍ في التغيير. ويمكن أن نلمس ذلك في الأداء الإعلاميّ لجلّ المؤسّسات التي كانت متسربلةً في الجلباب الرسميّ سابقًا فقد أصبحت الفوضى الإعلاميّة، واعتمادُ الإشاعة بدلَ التحقّق، وغيابُ الموضوعيّة، وشنُّ الحملات المغرضة، وخدمةُ الأجندات الحزبيّة...، الميزةَ الرئيسةَ للمنتوج الإعلاميّ التونسيّ بعد ١٤ جانفي. بل إنّ الكثيرين من الصحفيّين صدحوا بالشكوى من عودة العمل بسياسة التعليمات والرقابة، ومن بقاء ميكانيزمات الإعلام السابقة على حالها؛ ناهيك بأنّه من العسير على صحفيّين ترعرعوا في حضن الرقيب الخارجيّ، وترعرع في داخلهم رقيبٌ داخليّ قويّ، أن يتخلّصوا من سلطة الاثنين بين عشيّةٍ وضحاها، وأن يصبحوا صحفيّين مستقلّين في غمضة عين بعد أن كانوا طوال سنوات أبواقَ دعايةٍ، طوعًا أو كرهًا.

كما أنّ الانفلات الإعلاميّ، وارتباكَ أصحاب المؤسّسات الإعلاميّة الخاصّة الموالية بعد فقدانهم وليَّ نعمتهم، وإبقاءَ مسؤولي الآلة الدعائيّة في القطاع العامّ في مناصبهم، وغيابَ الإرادة السياسيّة لتغيير حقيقيّ في المشهد الإعلاميّ خشيةَ تشكّل رأي عام متيقّظ وضاغط، وانغماسَ القوى السياسية الحيّة في أجنداتها السياسيّة الضيّقة وحساباتها الحزبيّة،... كلّ ذلك فسح المجالَ أمام سقوط المشهد الإعلاميّ في رداءةٍ تفوق رداءتَه إبّان العهد البائد!

وقد انعكس هذا التخلّف في المشهد الإعلاميّ على المتلقّين. فصدرتْ ردودُ فعل قاسيةٌ من الجماهير ضدّ الصحفيّين والإعلاميّين في المؤسّسات الرسميّة وبعض المؤسّسات الخاصّة، سواء من خلال الاعتداءات بالعنف اللفظيّ والماديّ أو من خلال المقاطعة أو غيرها من مظاهر الرفض. وهو ما اشتكى منه عدد من صحفيي بعض المؤسّسات، وطالبوا بتصحيح الخطّ التحريريّ ليستجيب انتظارات التونسيّين: من ذلك إضرابُ صحفيّي وكالة الأنباء الرسميّة احتجاجًا على سياسة التعليمات، واعتصامُ صحفيّي قناة «نسمة» التلفزيّة للمطالبة بالحقّ النقابيّ وإصلاح الخطّ التحريريّ للقناة.

كما يمكن أن نشهد هذا التكلّس في المشهد الإعلاميّ حين نلاحظ أنه لم يُسمحْ ببعث أيّ إذاعةٍ أو تلفزةٍ محلّية بعد ١٤ جانفي، وأنّ المؤسّسات التي تعمل الآن هي تلك التي انتفعتْ بعلاقات باعثيها بالنظام القديم، هذا إذا استثنينا الصحافة المكتوبة. بل إنّ مؤسسةً مقاومةً مثل راديو ومجلة كلمة، التي كانت مقموعةً في عهد بن عليّ، وقاومتْ رغم غلق مقرّها ومصادرةِ معدّاتها ومطاردةِ فريقها، وكان لها دورٌ يقرّ به الجميعُ في نقل حقيقةِ ما يجري في تونس للتونسيّين، ما تزال ــ إلى حدود هذه اللحظة ــ محرومةً من حقّها في الوجود القانونيّ، ومقصاةً من المشهد السمعيّ!

لكنْ رغم قتامة المشهد الذي رسمتُه، فثمّة عناصر مضيئة يجب تثمينها، لعلّ أهمّها صحوةُ العديد من الصحفيين وإصرارُهم على حقّهم في ممارسة صحافةٍ مستقلّة. وليس أدلّ على ذلك من الإضرابات التي شُنّت في عديد المؤسّسات احتجاجًا على تواصل سياسة الرقابة والإملاءات، إضافةً إلى تنامي الوعي لدى مختلف الفاعلين بضرورة إصلاح الإعلام إصلاحًا جذريًا.

يبقى لزامًا على الإعلاميّين والمهتمّين بالقطاع البحثُ عن البدائل في إطار استراتيجيّةٍ عامّةٍ تقوم على الآتي:

ـ ضمان التعدّديّة في المشهد الإعلاميّ.

ـ واعتماد آليّة التحفيز الإيجابيّ بدل القمع والردع.

ـ وتكريس استقلاليّة الإعلام عن السلطة السياسيّة وسلطة المال معًا من خلال بعث هيئة مستقلّة ومنتخبة للإشراف عليه وتنظيم تمويل المؤسّسات الإعلاميّة.

ـ وإعادة «رسكلة» الصحفيّين العاملين في القطاع؛

ـ وتشجيع الإعلام البديل (وبخاصّةٍ صحافة المواطَنة).

رامي عبد المولى: درج وزراءُ التعليم العالي في تونس على الاستئثار بالقرارات. فقد كان هناك سعيٌ واضحٌ إلى إقصاء

ساحة غرونوبل في صفاقس وقد حوّلها الشباب المنتفضون إلى ساحة فلسطين.

الأساتذة والطلبة عن المشاركة في رسم معالم الجامعة التونسيّة، وكانت أهمُّ القرارات وأخطرُها شأنًا تهبط على رؤوس هؤلاء في شكل مناشير أو فرمانات لا تقلّ قدسيّةً عن النصوص الدينيّة. وليت الأمرَ توقّف عند هذا؛ فالمصيبة الكبرى أنّ الوزير/الديكتاتور ليس إلا مجرّدَ «وكيلٍ محلّيّ» يتولّى ترويجَ بضائع فاسدة صُنعتْ في مخابر البنك الدوليّ والاتحاد الأوروبيّ.

لطالما فاخر المخلوعُ بن عليّ بـ «القفزة النوعيّة» التي حقّقتها الجامعةُ التونسيّةُ في عهده؛ ولطالما أشاد كهنتُه بـ «الإصلاحات الهيكليّة العميقة» لكنّ هذه لم تكن في الحقيقة إلاّ جرائمَ اقتُرفتْ في حقّ التعليم العالي، وهي:

ـ تحويلُ الجامعة من منجمٍ للكوادر والطاقات المبدعة إلى مفرخةٍ منتجةٍ للمعطّلين عن العمل والأمّيين/أصحابِ الشهائد العليا

ـ ربطُ الجامعة باقتصاد السوق، وذلك عبر التشجيع على الدراسات القصيرة الأمد ذاتِ التوجّه التقنيّ والعلميّ، مقابلَ إهمال الحقوق والآداب والعلوم الإنسانيّة، وذلك لتحضير دفعاتٍ من التكنوقراط تتماشى مع الدور المرسوم لتونس في التقسيم العالميّ للعمل. المثال الأبرز على ذلك هو النظام التعليميّ «إمد» (إجازة، ماجستير، دكتوراه) الذي فرضتْه الدوائرُ الإمبرياليّةُ على تونس، وفرضه بن عليّ ووزيرُه على الجامعة التونسيّة، من دون استشارة الأساتذة والطلبة أو مراعاةِ واقع الجامعة أو المصلحة الوطنيّة.

ـ غيابُ إستراتيجيّة وطنيّة واضحة للبحث العلميّ، بحيث شهدنا حالةً مزريةً للمكتبات الجامعيّة، وندرةً في المراجع القيّمة والجديدة، ومخابرَ شكليّةً تعيش بفضل «صدقات» الجامعات الغربيّة، وضعفًا في التمويلات المرصودة للبحث العلميّ (تكفي هنا الإشارةُ إلى أنّ الأجر الشهريّ لمدرِّب منتخب كرة القدم يوازي المنحةَ الشهريّةَ المسندة إلى ألف باحثٍ في الماجستير، وهي منحة لا يتحصّل عليها إلا عددٌ قليلٌ من الباحثين!). وليس من المبالغة القولُ إنّ دراسات الماجستير والدكتوراه تكاد تصبح مجرّدَ تمويه على البطالة، أو وسيلة للترقّي المهنيّ من دون أيّ مردوديّةٍ علميّةٍ حقيقيّة.

إذا استثنينا مسألةَ إلغاء «الأمن الجامعيّ» وإعادة بعض الأساتذة الذين طُردوا لأسبابٍ سياسيّة، فإنّه لا يمكن الحديثُ عن تغيّر حقيقيّ في الجامعة التونسيّة. اليوم، يجب أن يتحرّك كلّ من لهم علاقةٌ بالشأن الجامعيّ في اتجاه بلورةِ إستراتيجيّةٍ جديدةٍ للجامعة التونسيّة، بحيث تكون مؤسّسة وطنيّة متفاعلة مع واقع المجتمع وفاعلة في صنع مستقبل البلاد.

الحديث عن الجامعة التونسيّة والتعليم العالي يدفعني إلى الحديث عن الحركة الطلابيّة في تونس، وبالتحديد عن «الاتحاد العامّ لطلبة تونس.» فهذه المنظّمة، التي أنهكها الصراعُ مع السلطة من جهة، وأنهكتْها الصراعاتُ الداخليّةُ من جهةٍ أخرى، تعاني أمراضًا مزمنةً لعلّ أبرزها: ١) الوصايةُ الأبويّة الخانقة التي تمارسها التيّاراتُ السياسيّة من دون فسح المجال لكوادرها الشبابيّة لكي تنحتَ طريقَها بأيديها وفق ظروف الواقع الطلابيّ المحيط بها. ٢)

رامي عبد المولى: إذا استثنينا إلغاء «الأمن الجامعيّ» وإعادة بعض الأساتذة، فلا تغيّر حقيقيّاً في الجامعة التونسيّة.

شهاب عبّاس: يجب توحيد النقابات التلمذيّة في اتحاد لا يتدخّل فيه أيّ طرف سياسيّ.

عزوفُ الطلبة عن المشاركة في العمل النقابيّ والسياسيّ نتيجةً لجوّ الخوف والاستبداد الذي كانت تعيشه البلادُ، وسعيُ النظام إلى تهميش الشباب عبر إغراقهم بثقافةٍ استهلاكيّةٍ لاوطنيّة.

اليوم، وبفضل مناخ الحريّات السائد، وحصولِ أغلب الأطراف السياسيّة على تأشيرات العمل القانونيّ، نتمنّى أن يرفع «شيوخُ» العمل السياسيّ أيديَهم عن شباب الحركة الطلاّبيّة، وأن تترفّع الأطرافُ عن الحسابات الحزبيّة الضيّقة من أجل السعي إلى مؤتمر توحيديّ ديمقراطيّ وجماهيريّ (ليس كجماهيريّة القذّافي) يكون الخطوةَ الأولى على طريق إصلاح المنظّمة وعودتها إلى دورها الطليعيّ في الساحة الطلابيّة، ومن ثم المطالبة بدور استشاريّ وتقريريّ دائم في المسائل المتعلّقة بالطلبة.

يجب استغلالُ الأوضاع الجديدة التي فرضتها الانتفاضةُ الشعبيّة، وذلك بتجذير العلاقة مع الجماهير الطّلابيّة، وتفعيلِ الشعارات المركزيّة التي رفعتْها أجيالٌ من المناضلين («جامعة شعبيّة، تعليم ديمقراطيّ، ثقافة وطنيّة»)، والسعي الجديّ إلى تحقيق الأهداف التي تبنّاها الاتحادُ منذ عقود، وعلى رأسها: توحيدُ ممارسة كلّ الطلبة من أجل الدفاع عن مصالحهم المادّيّة والمعنويّة، وتعميقُ التجربة النضاليّة للحركة الطلابيّة على أرضيّة شعاراتها المركزيّة.

شهاب عبّاس: لا شكّ في أنّ مشهد الحياة العامّة في تونس قد تغيّر مقارنةً بما كان موجودًا في عهد الطاغية بن عليّ. فقد عاشت الحركة التلمذيّة عقودًا من التدجين والتهميش، إذ نَصّبت السلطةُ على التلاميذ هيكلاً تلمذيًا يفتقر إلى كلّ مقوّمات الشرعيّة من أجل تمرير سياساتها التربويّة اللاّوطنيّة. أمّا بعد ١٤ جانفي فقد حلّت «الشبيبة المدرسيّة» (التابعة لحزب الدستور) وتحوّلتْ مقرّاتُها في المعاهد الثانويّة إلى مقرّات لنقاباتٍ مستقلّةٍ منتخبةٍ في أغلبها. كما أصبحت الإذاعاتُ المدرسيّة ـ بعد أن كانت أبواقَ دعايةٍ للحزب الحاكم ـ تبثّ الأغاني الوطنيّة والثوريّة لمارسيل خليفة والشيخ إمام وجوليا بطرس إلخ.. والأهمّ من ذلك أنّ علاقةَ الأستاذ بالتلميذ صارت أكثر توازنًا ومبنيّةً على الاحترام المتبادل، بعد أن سادها الفتورُ طوال سنوات.

والإشكاليّات المطروحة في الحركة التلمذيّة اليوم هي:

ـ عدم توحّد النقابات داخل اتحادٍ نقابيٍّ واحد؛ فتشتّتُها لا يفيد الحركة التلمذيّة، خصوصًا أنّ النقابات ستشهد مع مرور الوقت تراجعًا في النشاط بسبب ضبابيّة الأفق النقابيّ/التلمذيّ في المستقبل وتقلّص حماس التلاميذ مقارنةً بفترة تصاعد موجة الاحتجاجات. ـ تحزيبُ النقابات التلمذيّة وتوظيفُها لخدمة أجنداتٍ سياسيّةٍ ضيّقة. فقد اشتكى العديدُ من التلاميذ من نقاباتٍ أصبحتْ شبهَ فصائل تلمذيّة لأحزابٍ (إسلاميّةٍ خصوصًا) باتت تفتعل قضيّة بيوت الصلاة داخل المعاهد من أجل شحن التلاميذ نحو توجّه سياسيّ وإيديولوجيّ معيّن يَحُول دون اكتسابهم الحدّ الأدنى من الثقافة السياسيّة.

إنّ من أوكد المهامّ المطروحة على الحركة التلمذيّة الآن وهنا هي توحيد النقابات التلمذيّة في اتحاد نقابيّ وطنيّ ديمقراطيّ لا يتدخّل فيه أيُّ طرفٍ سياسيّ من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، ويسعى إلى توحيد الأطروحات النقابيّة ورسم أهدافها الموضوعيّة، ويمكن من خلاله إيجادُ حلول واقعيّة لكلّ المسائل المطروحة على الساحة التلمذيّة بالتعاون مع المؤسّسة التربويّة (أساتذةً وإدارةً). كما أنّ الحركة التلمذيّة، بانتقالها إلى هذه الدرجة العالية من التنظّم، ستصبح أكثرَ قدرةً على الإسهام في نحت مسارات البرامج التعليميّة مع بقيّة الأطراف المعنيّة بالواقع التربويّ.

ومن المهامّ المطروحة على الحركة التلمذيّة أيضًا الإسهامُ في تأثيث الحياة الثقافيّة داخل المعاهد، وهي مسؤوليّة يجب أن تتحمّلها طلائعُ التلاميذ نظرًا إلى أهميّة الرافد الثقافيّ في تحصين المؤسّسات التربويّة ضدّ كلّ البرامج اللاوطنيّة التي تستهدفها والتعبيرات الثقافيّة التي تعيدنا قرونًا إلى الوراء. إنّ الرافد الثقافيّ هو درعُنا الواقية التي نتصدّى بها لثقافة الاستهلاك واللاّهوت والتطبيع.

أحمد عبد المقصود: توسّعت المشاركة في الحياة العامّة في تونس بشكل ملحوظ، وفي اتّجاهات مختلفة، منذ ١٤ جانفي وقبيْل هذا التاريخ. فالغياب الموقّت لمظاهر قمع السلطة سمح لفئاتٍ واسعة ـ في طليعتها المعطّلون عن العمل وعمّالُ المناولة وأشباهُ العمّال أو البروليتاريا الرثّة ـ بأن تدخل في نضالاتٍ عفويّةٍ في البدء، ثمّ منظّمةٍ وواعيةٍ نسبيًا، مستفيدةً من تآكل السلطة المحلّيّة واختلال ميزان القوى القهريّ بين الدولة والمجتمع، وبالتالي خروج الصراع الطبقيّ إلى الواجهة، بعد أن تهاوت (ولو ظرفيًا) فكرةُ «السِّلْم الاجتماعيّ» الرجعيّة والموسومة بتواطؤ البيروقراطيّة النقابيّة والائتلاف الطبقيّ الحاكم.

وبعيدًا عن طروحات «الأجيال الرقميّة» و«دور المعلوماتيّة والإعلام البديل» و«انهيار الإيديولوجيّات الكبرى» و«الحراك الاجتماعيّ ما بعد الحداثيّ» و«سقوط مفهومَي الأمّة والطبقة» إلخ.. فإنّ انتفاضة تونس وما تلاها من مدّ شعبيّ في الأقطار العربيّة لا يمكن أن نمسكَ بخيطها الناظم إلاّ بقراءةٍ تعتمد المادّيّة التاريخيّة منهجًا لدراسة المتغيّرات الحتميّة وفرز التحوّلات داخل كلّ قطر وداخل أساليب الاحتجاج.

نجح النظام في تونس بعد ١٤ جانفي في ما لم ينجحْ فيه أثناء عهديْ بورقيبة وبن عليّ وها هو يدفع بمكوّنات المشهد السياسيّ إلى قاعدة التنافس الليبيراليّ على السلطة من داخل منظومة الاستعمار الجديد، وتحت الراية القُطْريّة التي اكتسبتْ توهّجًا وزخمًا بعد سقوط الديكتاتور المخلوع. واليوم تتهافت الأحزابُ على

أحمد عبد المقصود في ندوة الآداب المعضلة التنموية لا تزال تنتج نفسَها في ظلّ انعدام معالجة حقيقية للبؤس المحيط بالأرياف

المواقع في مختلف المجالس والهيئات، وتُبْدي استعدادَها لإفراغ مفاهيم معيّنة (كالهويّة والديمقراطيّة والتنمية) من أيّ بعدٍ طبقيّ وثوريّ، ولتمويه الصراع الحقيقيّ ضدّ الإمبرياليّة وعملائها وضدّ الصهيونيّة، ولإغفال مسألة فقدان السيادة الوطنيّة، ولاعتماد خطاب شوفينيّ ذي بعدين: تحت ـ قومي يُحْيي الجهويّة والعروشيّة (إضافة إلى القُطريّة المقدّسة) وفوق ـ قومي يحْيي مفاهيمَ فضفاضةً كـ «الأمّة الإسلاميّة» و«الخطر الماسونيّ المحْدق.»

لقد تناسى كثيرون أنّ المعضلة التنمويّة في تونس لا تزال تنتج نفسها في ظلّ انعدام معالجةٍ حقيقيّةٍ للبؤس المحيط بالأرياف منذ عهد الاستعمار المباشر. كما غابت عن المشهد السياسيّ تشكيلةٌ منظّمةٌ (حزب، جبهة قوميّة ثوريّة...) تستلهم الشرارة الثوريّة وتقود مسارَ التحرّر الاجتماعيّ والوطنيّ؛ فلم تعتلِ سدّةَ الحكم إلاّ حكوماتٌ تفتقر إلى الشرعيّة الشعبيّة أو المرجعيّة الثوريّة حتّى في حدودها الدنيا. ولعلّ أكبر دليلٍ على ذلك وقوفُ هذه الحكومات مع الفصل الوهميّ عن الامتداد العربيّ في ليبيا، وعدمُ أخذ قرارات جريئة بخصوص ما يحدث منذ ١٧ فيڤري.

لئن فَتح الهامشُ الجديدُ للحريّات المجالَ لمختلف القوى الوطنيّة والتقدميّة في تونس (إلى حدود هذه اللحظة) للتواصل مع مثيلاتها في الوطن العربيّ بشكل خاصّ، ولبلورة رؤاها حول الواقع المنشود، فإنّ الواقع الجديد قد أفرز مشكلةً يجب تجاوزُها، وهي: كيف يمكن أن تحافظ هذه القوى على هويّتها الوطنيّة والثوريّة من دون أن يتسرّب إليها فيروسُ الليبيراليّة، في ظلّ مغريات المنظومة «الديمقراطيّة» ذات الخطوط الحمراء (المفروضة إمبرياليًا وكومبرادوريًا) من جهة، والشرعيّة الوهميّة التي ستستمدّها الحكوماتُ المقبلة من انتخاباتٍ خاضعةٍ لمنظومة الاستعمار الجديد من جهةٍ ثانية؟

لا يجوز الحديثُ عن سُبل تجاوز المسائل المطروحة إلاّ إذا أجبنا بكامل الوضوح عن الأسئلة التالية: في نظر مَن تمثّل القطْريّةُ عائقًا؟ ولفائدةِ مَن تعمل الديمقراطيّةُ الليبيراليّة؟ ومَن المعنيُّ بالتحرّر الوطنيّ والاجتماعيّ؟ وما هي سبل التحرّر وأطرها؟ وما التكتيك والإستراتيجيا الخادمان لمصلحة قطاعات الشعب العريضة؟

إنّ المعنيّ بهذه الأسئلة يعرف أنّه لا يستطيع طرحَ حلول ما لم يقترحْ أداةَ الحلّ. فالواقع الموضوعيّ في أشباه المستعمرات دائمًا ثوريّ، ولكنّ المشكلة تبقى في العامل الذاتيّ، أيْ في أدوات الثورة الثلاث: حزب العمّال والفلاحين، والجبهة الوطنيّة الديمقراطيّة، وجيش الشعب.

تونس

المشاركون:

قيس البرادعي: شاعر وعضو «جماعة أفلاك المدينة الأدبيّة.»

معزّ الباي: روائيّ وصحفيّ شابّ.

رامي عبد المولى: باحث وناشط في الحركة الطلاّبيّة.

شهاب عبّاس: ناشط في الحركة التلمذيّة (حركة طلاب المعاهد الثانويّة).

أحمد عبد المقصود: عامل وعضو جمعيّة شباب المكتبة الشعبيّة.